عطلة مدفوعة واجازات مرضية وعلاوات للاولاد وتعويضات وتقاعد ، بينما لا يعود شيء من هذه الامور الى العامل العربي ، بل تبقى في خزينة « مكاتب العمال » .

ولذا ، وهروبا من عملية النهب المنظمة ، يلجأ كثير من العمال العرب الى البحث عن عمل دون الالتجاء الى مكاتب العمل ، ومن هنا يتضح ان « الافا » اخرى غير الـ ٤٢ الفا ( الرقم الرسمي ) تعمل داخل اسرائيل ، وقد ازداد عـدد العمال « غير الرسميين » في الآونة الاخيرة على اثر الغاء الرحلات المنظمة .

يقوم العمال العرب بالاعمال التي تحتاج الى جهود شاقة مثل اعمال البناء وصناعـة مواد البناء والانابيب والاسمنت ، وقد غدا فرع البناء يعتمد أساسا على العمال العرب اذ يشكلون في الوقت الحاضر حوالي ٦٠ ٪ من العاملين في هذا المضمار ، ومن المتوقع ان تزداد نسبة العمال العرب في هذا الفرع عقب الغاء الرحلات المنظمة ، كما ويعمل قسم آخر في ميدان الزراعة في القرى اليهودية ، وتحتل العاملات العربيات مكـانا بارزا في هذا الميدان ، ومن الجدير بالذكر ان هنالك فتيات تتراوح اعمارهن ما بين ١٣ ــ ١٥ عاما يعملن في الحقول الاسرائيلية الامر الذي يتنافى ويتناقض مع قوانين العمل الاسرائيلية ، وبالاضافة الى هذين الفرعين بدأ قسم من العمال العرب يعمل في مجال الصناعة الاسرائيلية ، ففي شركة « عسيس » على سبيل المثال ازداد عدد العمال العرب على عدد العمال اليهود ( ٣٥٠ من مجموع ٦٥٠ ) ومن الجدير بالذكر ان الفتيات العربيات يشكلن اكثرية في هذا المصنع ، وتتقاضى كل واحدة مقابل ٨ ساعات عمل ١٦ ليرة الا انها تحصل على ٨ ليرات فقط بعد اجراء الحسومات من قبل مكتب العمل .

هنالك ثلاث طرق امام العامل العربي للعمل في اسرائيل ( ١ ) بواسطة مكاتب العمل المنتشرة في المناطق المحتلة ( ٢ ) بواسطة المتعهدين العرب ، وهنا يتعرض العمال لنهب آخر من معاشاتهم من قبل المتعهد ( ٣ ) بواسطة المبادرة الفردية ، اي العمل دون الالتجاء الـى مكتب العمل وبدون الحصول على تصاريح عمل ، مما يجعل هذه الفئة من العمال تعاني من وطأة الخوف من السلطات . وقد أدى هذا الوضع الى خلق نوع من « اسواق للعمال » تشبه الى حد كبير « اسواق النخاسة » كما جاء على لسان الصحفي الاسرائيلي « عامي شمير » . ففي بعض الاماكن « الاستراتيجية » خلق نوع من « اسواق العبيد العصرية » ، سوق يقع في الرملة بالقرب من البلدية ، وآخر يقع في حديقة في شارع « يافث » في يافا ، وثالث قرب « الساعة » في مدينة « بيتح تكفا » .

ما ثمن العامل العربي في هذه الاسواق ؟ يقول متعهد يهودي : «انهم في يافا مدللون ــ فهم يطلبون مبلغ ٣٠ ــ ٤٠ ليرة مقابل يوم عمل ، وحتى في هذه الاسعار يأتي اصحاب العمل ويأخذونهم ، اما في الرملة ، فان الاسعار تأخذ في الهبـوط وتتراوح ما بين ١٥ ــ ٢٠ ليرة ، بيد ان اكثرية هؤلاء هم عمال من غزة لا يساوون كثيرا » ( ملحق هآرتس ٧١/١١/١١ ) .

ويصف « عامي شمير » سوق العمال في يافا بقوله: « يفتح سوق العمال الكائن في شارع « يافث » ببافا طيلة النهار ، وتعقد فيه الصفقات بشكل علني ، حيث يأتي متعهدون ، ومساعدو متعهدين ، ومواطنون عاديون يملكون بضاعة ويرغبون في نقلها او حديقة ويودون الاعتناء بها ، ويختارون لهم عاملا ، حسب الشكـل ، وحسب العضلات ، وحسب السن ، ويشبه ذلك الى حد كبير اسواق النخاسة في كانو ، في القرن التاسع عشر » ( ملحق هآرتس ٧١/١١/٢٦ ) .

لا تقتصر الاهانة على عملية « شراء » العمـال العرب في هذه الاسواق بل تتعداها الى الحقول ، لتعيد الى الاذهان صورة « السادة والعبيد » في القرون الوسطى ، فكثيرا مـا يحدث كما يقول « موشيه رنجل » مزارع من مستوطنة « مجشيميم » بالقرب من بيتح تكفا ان تقـوم وحدات الرقابة التابعة لوزارة العمل بتعقب العمال العرب الذين لا يعملون عن طريق مكاتب العمل « انهم كانـوا يأتون الى الحقول ، ويلقون القبض على العمال العرب ويشرعون بضربهم . كان العمال يهربون ، يطلقون سيقانهم للريح بشكل جنوني وسط الحقول ، ومن يلقى القبض عليه يتلقى نصيبه من الضرب ثم يزج داخل سيارة ، ويلقى به على بعد كيلومتر واحد من الحقول ، ويتلقى أمرا بالعودة الى بلدته على الاقدام ، التي تبعد في بعض الاحيان مسافة ٢٠ كم » .